

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع وترصد ما تناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- لماذا سيفضي تغير المناخ إلى تفاقم عدم المساواة والمظالم في العراق
- المناخ والسلام والأمن في العراق
- لماذا أصبحت العواصف الرملية أكثر شيوعاً في الشرق الأوسط

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي .
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة



IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير

IRAQ COPY
Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري



+9647905400123



ghadncenter@gmail.com

لماذا سيفضي تغير المناخ إلى تفاقم عدم المساواة والمظالم في العراق

الكاتب:

ديلان أودريسكول

أستاذ مشارك في مركز الثقة والسلام والعلاقات الاجتماعية بجامعة
كوفنتري وزميل أول مشارك في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

شيفان فاضل

باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد ستوكهولم
الدولي لأبحاث السلام.

المصدر:

برنامج التغيير البيئي والأمن التابع لمركز ويلسون

[https://www.newsecuritybeat.org/05/2022/climate-
change-exacerbate-inequalities-grievances-iraq/](https://www.newsecuritybeat.org/05/2022/climate-change-exacerbate-inequalities-grievances-iraq/)

التاريخ:

9 آيار 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. نصر محمد علي

العدد 12
آيار 2022



ملخص تنفيذي

في بلد معرض للتأثر بتغير المناخ مثل العراق، فإن المطلوب هو نهج شامل يعالج تأثيرات المناخ والقضايا الملحة والمتقاطعة في وقت واحد. ومع ذلك فإن فشل الحكومة المتكرر في معالجة هذه القضايا أدى إلى زيادة احتمالية أن يؤدي الأمن المناخي إلى تفاقمها والتسبب في مزيد من الضرر. وفي غضون ذلك، مضى ما يقرب من سبعة أشهر على الانتخابات الوطنية في تشرين الأول / أكتوبر عام 2021 ولم تشكل الحكومة بعد، الأمر الذي يحول دون اتخاذ الإجراءات اللازمة. تحتاج الحكومة العراقية، بدعم من شركائها، إلى تنفيذ سياسات طويلة الأمد لتحسين تقديم الخدمات وتوسيع التنوع الاقتصادي. ومع ذلك من الضروري أن تضع جميع المبادرات قضية التخفيف من آثار تغير المناخ في صلب اهتمامها، وأن تستفيد بالكامل من تمويل التكيف مع المناخ. سيكون للفشل في تغيير المسار السياسي عواقب بعيدة المدى على السلام والاستقرار، وسيؤدي إلى مزيد من عدم المساواة في بيئة غير مواتية على نحو متزايد.



صنّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة العراق على أنه خامس دولة عرضة لتغير المناخ. إذ شهد العراق في السنوات الأخيرة موجات حر شديدة بدرجات حرارة تصل إلى أكثر من 50 درجة مئوية. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في العراق بمقدار درجتين مؤيتين بحلول عام 2050.

تأثيرات هذه الاتجاهات واضحة. فقد أدى الجفاف وما يرتبط به من تدهور بيئي إلى تقويض سبيل العيش الريفية في العراق عبر زيادة التنافس على الموارد وإحداث تداعيات خطيرة على التماسك الاجتماعي. تتفاعل تأثيرات تغير المناخ أيضاً مع أوجه القصور التي تعترى الخدمات الأساسية ونقص الفرص الاقتصادية، الأمر الذي يُفضي إلى تفاقم العديد من الدوافع الرئيسة لانعدام الأمن في بلد هش بالأساس.

لقد كان العام الماضي، بنحو خاص، جافاً ومغبراً. إذ انخفض معدل هطول الأمطار السنوي وسط فترات طويلة من الجفاف، الأمر الذي أدى تناقص إمدادات المياه والتسبب في خسائر فادحة في الانتاج الزراعي. وتقلصت المياه المتدفقة من نهري دجلة والفرات بسبب السدود التركية والإيرانية في أعلى المجرى المائي. كما ويؤثر ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار على رطوبة التربة ويزيد من تواتر هبوب العواصف الترابية. وتعرض العراق خلال الشهر الماضي لعاصفة ترابية تلو أخرى أدت إلى توقف حاد في الحياة وتسببت بدخول مئات الأشخاص إلى المستشفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي.

وتؤدي ندرة المياه هذه إلى تفاقم التوترات القائمة وتجعل المجتمعات الواقعة على ضفاف النهر في الجنوب الأكثر فقراً في الماضي أكثر ضعفاً. وكانت هذه المجتمعات أيضاً نقطة انطلاق الاحتجاجات المناهضة للحكومة. ومن المفارقات أن المناخ يجعل الفيضانات هذا العام أكثر فتكاً. إذ دمرت هذه الفيضانات المنازل- وقتلت ما لا يقل عن عشرة في كردستان العراق.

ان الظواهر الجوية المتطرفة ماهي إلا جانب واحد من الجوانب التي تُفصح عن الكيفية التي يتسبب فيها تغير المناخ في جعل الوضع المحفوف بالمخاطر في العراق أسوأ من ذي قبل، الأمر الذي يؤدي

إلى تفاقم أوجه الضعف الحالية. لقد شهد العراق بالفعل انهياراً للعقد الاجتماعي باندلاع احتجاجات حاشدة في أنحاء العراق كافة بسبب عدم كفاية الخدمات العامة والبطالة وسوء الإدارة. وسيؤدي تغير المناخ إلى زيادة تفاقم هذه القضايا، ومن ثم يعذي المظالم وزيادة عدم الاستقرار. فمن الضروري أن يؤدي التغير المناخي دوراً في استجابة الحكومة العراقية لمعالجة العديد من مظالم أولئك الذين يعيشون هناك.

جعل الوضع السيء أسوأ

أن توفير الخدمات اللائقة أمراً أساسياً لشرعية الحكومة. مع ذلك يواجه سكان العراق تحديات جزّاء عدم كفاية الخدمات على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، يحصل العراقيون على الحد الأدنى من الكهرباء من الشبكة الوطنية.

إذ يعتمد أولئك الذين يستطيعون تحمل تكاليفها على مولدات خاصة في فصول الصيف شديدة الحرارة والشتاء البارد في كثير من الأحيان، فيما يعيش بدونها أولئك الذين لا يستطيعون تحمل تكاليفها. وقد أدى الضغط على الشبكة الوطنية، الناجم عن ارتفاع درجات الحرارة الصيف الماضي، إلى انقطاع التيار المستمر في بغداد والعديد من المحافظات الجنوبية. ستضع درجات الحرارة القصوى المرتبطة بتغير المناخ إلى ضغط إضافي على شبكة الكهرباء الفاشلة أساساً. وفي الوقت نفسه أدى الاستخراج غير الفعال للمواد الهيدروكربونية إلى تدمير البيئة وصحة سكانها عبر الانبعاثات السامة. تعاني الرعاية الصحية في العراق أزمة بالفعل، ولا يمكنها تحمل ضغوط إضافية. لقد أماطت جائحة كوفيد-19 اللثام عن نقص الأطباء والأدوية والأسرة في مستشفيات العراق، وتزايد عدم المساواة الصحية. ومع استمرار تغير المناخ في تقليل توافر المياه، سيؤدي إلى تفاقم نقص الوصول إلى كل من مياه الشرب الآمنة والمياه الصالحة للزراعة. يعتمد العراق بنحو مفرط على عائدات النفط، وقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تنويع الاقتصاد لتفادي هذه المشكلة. ومن ثم فقط كان هناك تقدم ضئيل في إعداد الاقتصاد للابتعاد عن الهيدروكربونات، أو لمعالجة آثار صناعة الوقود الأحفوري على بيئة الدولة والصحة العامة.

لماذا سيفضي تغير المناخ إلى تفاقم عدم المساواة والمظالم في العراق

يعد قطاع الزراعة في البلاد ثاني أكبر قطاع بعد النفط، ويعمل به ما يقرب من 20 بالمائة من القوى العاملة في العراق. وقد أدى التصحر إلى انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة في العراق، فيما أدى الجفاف وقلة مياه الأمطار إلى انخفاض الانتاج. وقد تضافرت خسائر المحاصيل، وانخفاض الدخل، وزيادة أسعار المواد الغذائية، لتهديد الأمن الغذائي والمعيشي لأولئك الذين يعيشون على خط الفقر في الأساس.

يساهم انعدام الأمن هذا في الهجرة الحضرية الناجمة عن المناخ وزيادة الطلب على الخدمات العامة في المدن، الأمر الذي يزيد من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات. كما ان عدد الشباب المتزايد باضطراد في العراق جعل البطالة مشكلة متنامية، حتى قبل الابتعاد القسري عن الهيدروكربونات وتأثير المناخ على الزراعة بنحو كامل. ولاغربة في أن يؤدي انعدام الأمن أيضاً إلى احتجاجات مستمرة واسعة النطاق التي قوبلت بالعنف العشوائي من جانب الجهات الأمنية. وان المسيرة المستمرة لتغير المناخ لن تؤدي إلا لجعل هذه القضايا أكثر سوءاً.

تجاوز تقاعس الحكومة عن العمل

لم يتبن بعد القادة السياسيون في العراق الكثير من جهود التخفيف المطلوبة أو استراتيجيات التكيف لمرونة المناخ. لكن لماذا؟ أولاً، لقد أعاق الفساد والمنافسة السياسية الإجراءات الحكومية ومنع الحكومات المتعاقبة من معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ. ونتيجة لذلك فشل العراق بالقيام بالاستثمارات طويلة الأجل اللازمة في البنية التحتية لمعالجة آثار تغير المناخ. كما فشل العراق في تنويع اقتصاده الريعي صوب اقتصاد أخضر ومستدام يلبي المطالب الاجتماعية والاقتصادية لسكانه. كما تؤدي تأثيرات تغير المناخ الى تفاقم العديد من القضايا السائدة الأخرى في العراق، بما في ذلك سوء الصحة العامة وأوجه عدم المساواة الاجتماعية الواسعة.

وفي بلد معرض للتأثر بتغير المناخ مثل العراق، فان المطلوب هو نهج شامل يعالج تأثيرات المناخ والقضايا الملحة والمتقاطعة في وقت

واحد. ومع ذلك فإن فشل الحكومة المتكرر في معالجة هذه القضايا أدى إلى زيادة احتمالية أن يؤدي الأمن المناخي إلى تفاقمها والتسبب في مزيد من الضرر. وفي غضون ذلك، مضى مايقرب من سبعة أشهر على الانتخابات الوطنية في تشرين الأول / أكتوبر عام 2021 ولم تشكل الحكومة بعد، الأمر الذي يحول دون اتخاذ الإجراءات اللازمة.

تحتاج الحكومة العراقية، بدعم من شركائها، إلى تنفيذ سياسات طويلة الأمد لتحسين تقديم الخدمات وتوسيع التنوع الاقتصادي. ومع ذلك من الضروري أن تضع جميع المبادرات قضية التخفيف من آثار تغير المناخ في صلب اهتمامها، وأن تستفيد بالكامل من تمويل التكيف مع المناخ. سيكون للفشل في تغيير المسار السياسي عواقب بعيدة المدى على السلام والاستقرار، وسيؤدي إلى مزيد من عدم المساواة في بيئة غير مواتية على نحو متزايد.

التوصيات والملاحظات:

- يرسم التقرير صورة قاتمة بشأن تداعيات التغير المناخي على العراق الذي يعد خامس دولة معرضة لتأثيرات ذلك على وفق الأمم المتحدة.
- يعاني العراق بالأساس من أزمة مياه سببها سوء الادارة والسياسات المرتبطة بهذا القطاع في المقام الأول، وسياسات الدول المتشاطئة (تركيا وإيران) من جهة أخرى، وان التغير المناخي سيفاقم من أزمة المياه والذي سيبدو جلياً على صعيد المياه الصالحة للشرب من جهة والمياه المخصصة للزراعة من جهة أخرى.
- سيؤدي التغير المناخي الى تفاقم الاضطرابات الاجتماعية والأزمات الاقتصادية (البطالة، الفقر).
- يتعين تبني إجراءات عاجلة للتخفيف من وطأة تأثيرات التغير المناخي التي لن يتحملها وضع العراق الهش ولاقطاعاته المستنزفة بالأساس.
- تؤكد مشكلة التغير المناخي من جديد على ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي الريعي ليلبي الحاجات المتزايدة من جهة ويخفف من وطأة تأثيرات التغير المناخي من جهة أخرى.

المناخ والسلام والأمن في العراق

ورقة حقائق

المساهمون في التقرير:

كاتونغو سيوبا، خيرة طريف، د. كيونغمي كيم، د. ديلان أودريسكول،
شيفان فاضل، د. إليزابيث إل روزفولد، آن فونمارك.

المصدر:

المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI)

التاريخ:

5 نيسان 2022

ملاحظة: تم إنتاج ورقة الحقائق هذه من قبل مشروع مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ، الذي تم تنفيذه بالاشتراك مع المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI) ومعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، بتمويل من وزارة الخارجية النرويجية. إذ يهدف مشروع مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ إلى توليد موثوقة وذات صلة بالمعلومات والتحليلات في الوقت المناسب والقابلة للتنفيذ بشأن مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ لبلدان ومناطق مختارة على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - د. كرار أنور البديري



ملخص تنفيذي

تؤثر درجات الحرارة المتزايدة في العراق، وتناقص توافر المياه، وزيادة التقلبات السنوية في هطول الأمطار بشكل سلبي على الزراعة، في الوقت الذي تقلل من دخل الأسرة العراقية وتوافر الغذاء، وتؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن المعيشي. كما إن النساء والفتيات سوف تتأثر بشكل غير متناسب بالآثار الضارة لتغير المناخ، مع تصاعد على حالة عدم المساواة تجاههم. كما سيسهم التغير المناخي في العراق الى انخفاض المحاصيل الزراعية وفقدان سبل العيش في زيادة الهجرة الحضرية، مع وجود تحديات حضرية بما في ذلك مخاطر الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات في المدن المضيفة.

مقابل كل ذلك ستستغل الجماعات والمليشيات المسلحة تلك الصعوبات الاقتصادية بسبب الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، من أجل إدامة التجنيد والدعم. علاوة على ذلك فإن ضعف الحوكمة في العراق سيؤدي الى تعزيز فرص استغلال النخبة لهذا الضعف، وزيادة نسبة الفساد، الامر الذي من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التهميش والإقصاء الذي يغذي المظالم ويعزز عدم الاستقرار في العراق.



مقدمة

يعد العراق أحد البلدان الشديدة التأثر بالتغير المناخي وتبعاته. ويزداد ضعف البلاد امام ظاهرة التغير المناخي بسبب اعتماده القوي على الموارد الطبيعية مع قدرته المنخفضة على التكيف المناخي بسبب الصراع العنيف والفقر وعدم الاستقرار السياسي والفساد. اذ يتعرض العراق بشكل خاص للفيضانات والجفاف والعواصف الترابية، المرتبطة بشكل متزايد بتقلب درجات الحرارة وهطول الأمطار. علاوة على ذلك تظهر آثار تغير المناخ في العراق بالعديد من القطاعات الحيوية - الزراعة والمياه والاقتصاد والصحة العامة والبيئة- الأمر الذي سيكون له التأثير المباشر على حياة المواطنين العراقيين. قباله كل ذلك، لاتزال الاستجابة العراقية لتغير المناخ غير كافية ومتأثرة بشكل كبير بالنزاع العنيف والمنافسة السياسية والفساد ونقص الموارد المالية. وعليه إذا تُركت آثار التغير المناخي في العراق من دون معالجة، فستؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن، وقد تؤدي إلى الاضطرابات الاجتماعية مع المزيد من عدم الاستقرار.

الاتجاهات والتوقعات المناخية

يملك العراق ثلاث مناطق مناخية رئيسية: صحراء قاحلة منخفضة في الغرب والجنوب الغربي، وسهوب شبه قاحلة تغطي إلى حد كبير المنطقة الوسطى، ومناخ البحر الأبيض المتوسط الرطب في الشمال والشمال الشرقي. وقد شهد العراق في الآونة الاخيرة انخفاض في معدلات هطول الأمطار وزيادة غير مسبوقه في درجات الحرارة. كما أنه يعاني بشكل متزايد من الفيضانات المفاجئة.

- **درجة الحرارة:** إن درجات الحرارة في العراق أخذت في الارتفاع، مع الشعور بالتغيير بشكل أكثر حدة من العقد الماضي. اذ يشهد العراق بشكل متزايد درجات حرارة مرتفعة في الصيف تصل الى ما فوق 50 درجة مئوية، ومن المتوقع أن تزداد موجات الحر الشديدة في المستقبل. إن متوسط درجات الحرارة السنوية في العراق من المرجح أن يزداد زيادة قدرها درجتين مئويتين بحلول العام

2050. بالتأكيد ستؤثر تلك الزيادات في درجات الحرارة سلبيًا على رطوبة التربة والأمن المائي، مما يزيد من احتمالية حدوث موجات جفاف وعواصف ترابية أطول وأكثر حدة.

- **هطول الأمطار:** تتميز حالة هطول الأمطار في العراق بتقلبات موسمية وإقليمية عالية. إذ يحدث معظم هطول الأمطار في الشمال والشمال الشرقي بمعدل يتراوح بين 400 إلى 1000 ملم في السنة، وغالبًا ما يسقط بين تشرين الثاني (نوفمبر) وأذار (مارس)، بينما يتراوح المتوسط السنوي مناطق السهوب بين 200 إلى 400 ملم. في حين يتلقى الجنوب ما بين 40 إلى 60 ملم فقط، بشكل أساسي بين تشرين الأول (أكتوبر) وكانون الأول (ديسمبر). إذ تشير التوقعات إلى أن متوسط هطول الأمطار السنوي في العراق سينخفض بنسبة 9 في المائة بحلول العام 2050، مع توقع انخفاض الحد الأقصى لعدد الأيام الممطرة أيضًا. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض هطول الأمطار إلى إطالة فترات الجفاف، مع تأثيرات شديدة على الغذاء والأمن المائي.

الديناميات الاجتماعية والبيئية

يهيمن النفط على اقتصاد العراق، ويسهم بأكثر من 90 في المائة من الإيرادات الحكومية. في حين يسهم الاعتماد الكبير على عائدات النفط إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، إذ تعيق مسألة تقلب الأسعار من النمو الاقتصادي وانعدام التنوع الاقتصادي. علاوة على ذلك، تؤثر الانبعاثات من آبار النفط المتقدمة أيضًا على بيئة البلد وصحة الناس. وعلى الرغم من الاعتماد على النفط في الإيرادات الحكومية، إلا إن قطاع الزراعة في العراق يوفر مصدر رزق لـ 25 في المائة من السكان. ومع ذلك فإن الزراعة في العراق تتميز في الغالب بمزارع صغيرة تعتمد على الزراعة المطرية أو المروية. غير إن انخفاض مستويات هطول الأمطار وتوافر المياه، والجفاف المطول، والعواصف الترابية، وانخفاض خصوبة التربة يؤدي إلى تفاقم التأثير السلبي على القطاع الزراعي وسبل العيش التي يعتمد عليها.

علاوة على ذلك، تؤدي أزمة المياه في العراق إلى تفاقم الديناميكيات الاجتماعية والبيئية. إذ تعتمد إمدادات المياه في العراق إلى حد كبير على نظام نهري دجلة والفرات، الذي تتبع روافده الرئيسة من تركيا وإيران. ونظراً لأن تغير المناخ يؤدي إلى زيادة عدم انتظام هطول الأمطار في المنطقة، فإن مصب نهر في العراق يعتمد على الاستقرار الإقليمي والتعاون مع جيرانه من أجل الوصول المستدام إلى المياه.

فضلاً عن ذلك، فإن مسألة توافر المياه وجودتها يزداد سوءاً في العراق بسبب البنية التحتية القديمة والضعيفة للمياه والصرف الصحي وأنظمة الري، فضلاً عن الافتقار إلى سياسات وممارسات في الإدارة المتكاملة للمياه. إذ تبرز بين الحين والآخر توترات قبلية حول التنافس على المياه، ومن المرجح أن تنشأ المزيد الصراعات بين القبائل حول المياه، وتتفاقم تلك الآثار مع جائحة كورونا التي أثرت هي الأخرى على الاقتصاد العراقي، وزادت من تفاقم مستويات البطالة والفقر المرتفعة بالفعل، وخلقت المزيد من عدم الاستقرار في العراق.

مخاطر السلام والأمن المتعلقة بالمناخ

يمكن أن يقوض تغير المناخ مكاسب التنمية ويؤثر على ديناميات الصراع ويعطل عمليات السلام الهشة أصلاً في العراق. على الرغم من عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين المناخ والصراع، فقد حددت الأبحاث مسارات متعددة يتفاعل من خلالها تغير المناخ مع الضغوط السياسية والاجتماعية والبيئية لمضاعفة نقاط الضعف والتوترات الحالية. لذلك تستخدم ورقة الحقائق هذه أربع مسارات مترابطة لوصف العلاقة المعقدة بين تغير المناخ والسلام والأمن في العراق عبر الآتي:

- 1) تدهور سبل العيش، (2) الهجرة والتنقل، (3) تكتيكات الفاعلين العسكريين والمسلحين، (4) استغلال النخبة وسوء الإدارة.

المناخي التي تؤثر سلبيًا على الزراعة وتقلل من دخل الأسرة وأمنها الغذائي وسبل عيشها.

ففي العام 2021، تأثر شمال العراق بالجفاف بسبب انخفاض مستويات هطول الأمطار، بينما شهد الجزء الجنوبي من البلاد انخفاضًا في إمدادات المياه العذبة؛ كلاهما أدى إلى فشل كبير في المحاصيل. إذ أدى الجفاف في الأجزاء الشمالية من البلاد - التي تعد بشكل عام منطقة فائض من الحبوب - إلى انخفاض الحصاد في محافظة نينوى وانخفاض إنتاج المحاصيل إلى النصف في إقليم كردستان العراق. أما في نينوى، فيقدر محصول القمح بأنه أقل بنسبة 70 في المائة مما كان عليه في العام 2020، وأقل بنسبة 50 في المائة عن العام 2019. في حين في إقليم كردستان، كان من المتوقع أن يكون إنتاج القمح أقل بنسبة 50 في المائة من محصول العام 2020.

لذلك كله، أسهم فشل المحاصيل في زيادة أسعار المواد الغذائية في العراق، حيث يتم استكمال الإنتاج المحلي الاستيرادات الغذائية. في حين تؤدي خسائر المحاصيل وانخفاض الدخل وزيادة أسعار المواد الغذائية إلى تفاقم أوجه الضعف الداخلي وتهديد الأمن الغذائي وسبل العيش في العراق. وقد ظهرت بالفعل توترات بين المجتمعات جراء ذلك. وقد يؤدي تدهور سبل العيش المرتبط بتغير المناخ ونقص المياه إلى زيادة مخاطر التنافس على الموارد والهجرة وتجنيد الجماعات المسلحة والصراع العنيف. ففي السنوات الأخيرة، برزت الاحتجاجات في العراق وأعمال الشغب كأحد الأشكال الأساسية للخلاف المرتبط بالمخاطر المتعلقة بالمناخ.

علاوة على ذلك، فإن النساء سوف تتأثر بشكل غير متناسب بالتغير المناخي في العراق، بسبب الأدوار الجنسانية الموجودة مسبقًا وعدم المساواة، لاسيما وأن النساء غالبًا ما يفتقرن إلى خيارات كسب العيش والموارد المتاحة مقارنة بالرجال. وتظهر المؤشرات إن العراق احتل المرتبة 154 من بين 156 دولة في التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2021، حيث حظيت النساء بفرص اقتصادية ومشاركة وتعليم وتمكين سياسي أقل. ففي أهوار الحويزة، على سبيل المثال، تتأثر النساء

سلبًا بنقص المياه وظروف الجفاف وعليهنّ البحث عن مصادر مياه أخرى في مناطق بعيدة لإعالة الأسر والماشية. عندما تتدهور سبل العيش، يهاجر الرجال إلى المدن بحثًا عن الوظائف، تاركين النساء لإعالة أسرهنّ ومواشيهنّ، مما يضيف عبئًا إضافيًا من المسؤولية في أوقات الشدة. وبالتالي، يجب أن تأخذ معالجات تغير المناخ بالاعتبار تدهور سبل العيش في ديناميكيات النوع الاجتماعي في العراق.

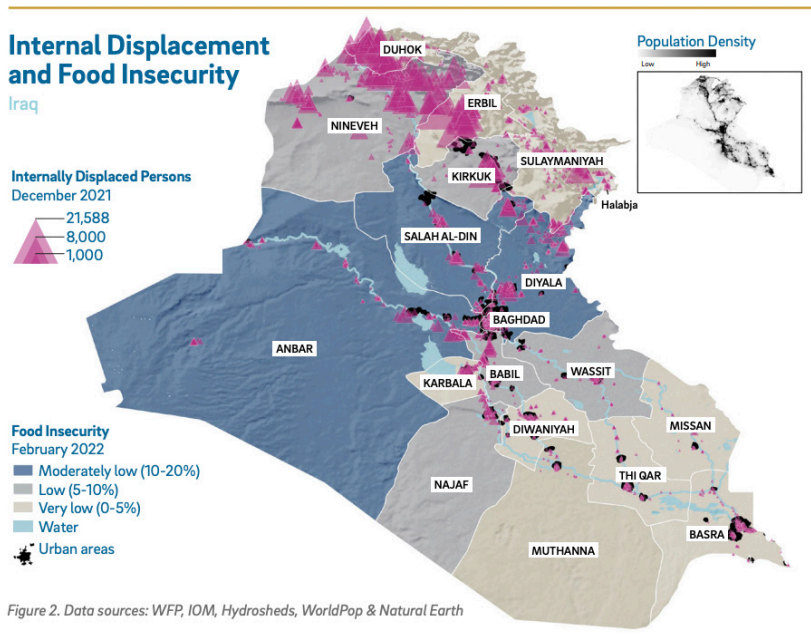
- ثانيا: الهجرة والتنقل في العراق

يعاني العراق من هجرة حضرية واسعة النطاق بسبب فشل المحاصيل وفقدان سبل العيش، على سبيل المثال، في مدينة البصرة، كانت الهجرة من المناطق الريفية مدفوعة بشكل أساسي بنقص الفرص الاقتصادية وندرة المياه والتدهور البيئي الشديد لسبل العيش الريفية. إذ يعيش العديد من هؤلاء المهاجرين في مناطق حضرية فقيرة وغير آمنة معرضة بالفعل لمشاكل اجتماعية تتعلق بالأمن الاقتصادي. وقد أظهرت أنماط الهجرة الحضرية في العراق أن معظم المهاجرين يستقرون في الأحياء الفقيرة، لاسيما وأن هذه الأحياء الفقيرة، إلى جانب الظروف التي يمر بها المهاجرين، فهي مناطق غير مستقرة، وقد خلقت أرضًا خصبة للتجنيد في الجماعات المسلحة ونمو الشبكات الإجرامية. الأمر الذي جعل هذه المناطق تتركز فيها مصادر انعدام الأمان والتي تتمحور حول النزاعات القبلية والبطالة ونقص الخدمات والاتجار بالمخدرات والكحول. وعليه أصبحت الهجرة المتزايدة إلى المدن تضيف المزيد من التحديات في المناطق الحضرية، الأمر الذي من شأنه إن يجهد من قدرات السلطات المحلية على إدارة وتلبية طلبات السكان المتزايد على الخدمات.

اعتبارًا من كانون الأول (ديسمبر) 2021، نزح أكثر من مليون شخص داخليًا في العراق، بينما تم تسجيل 4.9 مليون شخص كعائدين إلى مناطقهم الأصلية. إذ يتواجد العديد من النازحين والعائدين في مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي المتزايد، بما في ذلك المناطق التي على طول نهر الفرات في الأنبار ونهر دجلة في صلاح الدين. في حين تستضيف

محافظة نينوى أكبر عدد من النازحين والعائدين في العراق، حيث أدت ظروف الجفاف في العام 2021 إلى موجة نزوح أخرى من قبل الأسر العائدة.

إن للنزوح آثار سلبية على قدرة الفرد والأسرة على الصمود، وقد يكون العائدون أكثر عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ في العراق؛ لأن النزوح يمكن أن يكون له آثار سلبية على سبل العيش والأمن المالي.



شكل (1) النزوح الداخلي وانعدام الأمن الغذائي في العراق

- ثالثاً: تكتيكات الفاعلين العسكريين والمسلحين

قد تؤدي زيادة الإجهاد المرتبط بالتغير المناخي والبيئي في العراق إلى تحفيز الجماعات المسلحة على الاستيلاء على الأراضي الزراعية والبنية التحتية للمياه أو تدميرها مثل السدود وخطوط الأنابيب ومحطات الصرف الصحي. وقد لوحظت هذه الظاهرة في صراعات أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، خلال احتلال «تنظيم داعش» للأراضي في العراق بين

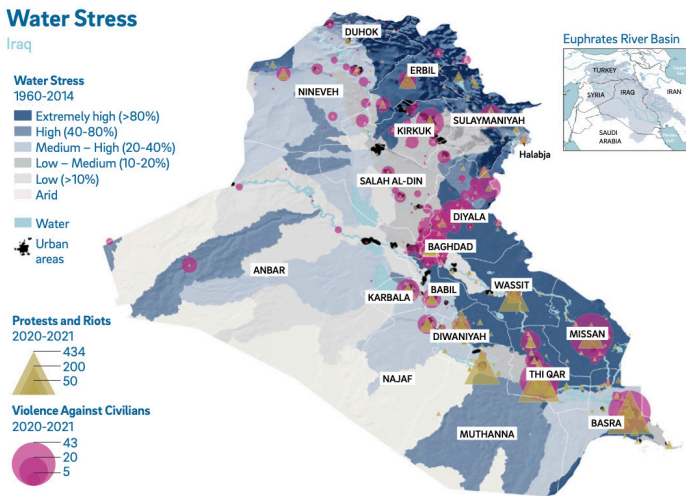
2013-2017، إذ استهدف التنظيم مصادر مائية مهمة مثل سد الموصل والفلوجة ودمر البنية التحتية للري. إذ كان الخوف من أن يقوم «تنظيم داعش» بتحويل أو قطع تدفق المياه إلى الأجزاء الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية في العراق - وهي منطقة زراعية رئيسة تعتمد على الري- وتركها عرضة للجفاف. كما تأثرت الأراضي الصالحة للزراعة بالنزاع والتدمير المتعمد من قبل «تنظيم داعش». لذلك بسبب التأثير المتفاقم للتغير المناخي، قد تستمر البنية التحتية الاستراتيجية للمياه في لعب دور مهم في النزاعات المسلحة المستقبلية في العراق. علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن المعيشي قد يؤدي إلى خفض تكلفة الفرصة البديلة من الأنشطة غير المشروعة، لكنه يمكن أن يوفر وسيلة للجماعات المسلحة لكسب الدعم وتجنيد الأعضاء الجدد. على سبيل المثال، استخدم «تنظيم داعش» سابقًا نقص الغذاء والماء للحصول على الدعم في مجتمعات معينة في العراق مقابل تأمين سبل العيش والموارد وغيرها من الخدمات التي لا توفرها الدولة. بالمقابل في جنوب العراق، فإن التجنيد في الميليشيات يعد خيارًا لكسب العيش للعديد من الأسر بسبب التدهور البيئي ونقص الفرص الاقتصادية.

- رابعا: استغلال النخبة وسوء الإدارة

إن الآثار المجتمعة للحكم الضعيف واستغلال النخبة والتهميش والإقصاء، تعني إن التغير المناخي في العراق يؤثر على بعض الفئات أكثر من غيرها، مما يؤدي بدوره إلى تغذية المظالم التي تؤدي إلى عدم الاستقرار. إذ يحد الفساد وشبكات المحسوبية وتسييس مؤسسات الدولة من خلال تقسيمها بين الجماعات العرقية والطائفية من قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات، الأمر الذي يؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للموارد ويؤدي إلى عدم الاستقرار.

علاوة على ذلك، كثيرا ما تعيق المنافسة السياسية من عمل الحكومة. فعلى الرغم من تعهدات الحكومات المتعاقبة بمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتغير المناخي، إلا إن الخلافات السياسية منعت العراق من القيام باستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية لمعالجة آثار تغير

المناخ، على سبيل المثال، لم ينجح العراق في الاستثمار في البنية التحتية للمياه على المدى الطويل للحد من هدر المياه، والاستفادة من تدفق المياه إلى أسفل مجرى النهر، وتعظيم التدفقات الموسمية. كذلك لم تنجح جهود إعادة الإعمار التي قادتها الأمم المتحدة بعد غزو عام 2003 في وضع البنية التحتية للمياه في البلاد على أسس جيدة. **وعليه شهد العراق سنوات من سوء الإدارة بلغت ذروتها في نقص المياه لفترات طويلة ومستمرة.**



شكل (2) الاجهاد المائي* والاحتجاجات واعمال الشغب والعنف ضد المدنيين في العراق (الاجهاد المائي: هي حالة لا توجد فيها مياه كافية بجودة كافية لتلبية متطلبات الناس والبيئة)

ونظرا لذلك، شهد العراق بالفعل احتجاجات على نقص أو رداة المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات، فضلاً عن نقص فرص العمل. وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بالعنف من الجهات الأمنية وتسببت في المزيد من عدم الاستقرار في البلاد. في الوقت نفسه، أدت الاحتجاجات على قضايا المياه في البصرة أيضاً إلى وعود بالاستثمار في المنطقة المحلية، بدلاً من تبني سياسة أوسع على مستوى البلاد.

وبالنتيجة من المرجح إن تؤدي تأثيرات التغير المناخي في العراق إلى تفاقم القضايا الحالية المتعلقة بتقديم الخدمات. لذلك إذا تُرك التغير المناخي في العراق دون معالجة، فإن ضعف الحوكمة واستغلال النخبة وسوء الإدارة والتهميش سيؤدي إلى تفاقم الضعف وعدم الاستقرار، لا سيما عندما تتفاقم تلك الاشياء بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي. ومن المرجح أن يؤدي تدهور سبل العيش إلى زيادة مخاطر الاحتجاجات وخلق عدم استقرار سياسي في العراق، وفي بعض الحالات من شأنه أن يؤدي إلى العنف.

التوصيات والملاحظات:

- يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين والأمم المتحدة التعاون على تطوير أدوات تحليلية شاملة للمخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ. ومن الأهمية بمكان إن يدمج هذا التحليل في خطة التكيف المناخي الوطنية العراقية.
- يجب على الحكومة العراقية تعزيز قدرتها على التخطيط والتنفيذ للاستجابة للتحديات في تقديم الخدمات العامة بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي. إذ يجب وضع آليات لتعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة وإصلاح قطاعي الكهرباء والمياه. كما يجب على الفاعلين الدوليين مساعدة العراق في هذه الجهود.
- يجب على الحكومة العراقية ووكالات الأمم المتحدة الاستفادة من إمكانية تعزيز العقد الاجتماعي في العراق بين المجتمع والحكومة من خلال تقديم خدمات فعالة ومقاومة للتغير المناخي.
- يجب على الحكومة العراقية وشركائها الإقليميين والدوليين العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك الفئات المهمشة والمستعدة، والنساء والفتيات، والأقليات العرقية والدينية والقبلية في معالجة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ.
- يجب على الحكومة العراقية التكيف من ندرة المياه المتوقع حدوثها في المستقبل بسبب الآثار السلبية للتغير المناخي، والسياسات المائية للدول المجاورة (تركيا/إيران)، وضعف البنية التحتية لخرن وتوزيع المياه، والاستخدام غير المقيد للمياه، وذلك عبر خيارين: **الأول**/ ينطوي على

تعزيز الإمدادات من خلال زيادة إمكانية الوصول الى الموارد المائية التقليدية، وإعادة استخدام مياه الصرف والمياه العادمة، والتحويلات بين الأحواض، وتحلية المياه، ومكافحة التلوث. أما **الثاني**/ فينطوي على **إدارة الطلب العام على المياه** من خلال ثلاث خيارات: يتمثل الخيار الأول في **تقليل الفاقد من المياه** في عملية الإنتاج الزراعي بداية من نظام الري وصولاً الى نقطة الاستهلاك. ويتمثل الخيار الثاني في **زيادة إنتاجية المحاصيل فيما يتعلق بالمياه**، ويتضمن ذلك إنتاج محاصيل أكثر قيمة لكل حجم من المياه المستخدمة. في حين يتمثل الخيار الثالث في **إعادة تخصيص المياه** نحو استخدامات أعلى قيمة من خلال نقل المياه بين القطاعات أو النقل داخل القطاعات عن طريق تقليل المساحة المروية المحصودة من محصول معين لتقليل التبخر (الناجم من التربة أو سطوح أوراق النباتات دون الدخول الى جسم النباتات) والنتح (الماء الذي يدخل من جذور النبات ويتسلل من أوراقها الى الجو) أو تحويل المياه نحو محاصيل ذات قيمة أعلى¹

لماذا اصبحت العواصف الرملية اكثر شيوعا في الشرق الاطوسط

العراق اكتوبر بلضى العواصف الرملية حيث
ضربت اراضيه ثمان عواصف رملية منذ منتصف
شهر ابريل

الكاتب:

اسماعيل ناصر

مراسل صحفي لدى ذي ناشونال وصحفي سابق لدى قناة العربية ومنتج
في قناة الجزيرة الانكليزية

المصدر:

ذي ناشونال

[https://www.thenationalnews.com/mena/18/05/2022/
why-are-sandstorms-and-extreme-weather-changes-more-
common-in-the-middle-east/](https://www.thenationalnews.com/mena/18/05/2022/why-are-sandstorms-and-extreme-weather-changes-more-common-in-the-middle-east/)

التاريخ:

18 ايار 2022

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري

العدد 12
أيار 2022



ملخص تنفيذي

ان الزيادة في تكرار العواصف الرملية يرتبط مباشرة بانحسار تدفق الانهار في العراق وايران نتيجة لبناء السدود. العواصف الرملية والترابية تتشكل في بلدان يكون في الغطاء النباتي محدود جداً حيث لا يوجد هناك الكثير من العوائق التي تصد الرياح القوية. ولمواجهة تحدي العواصف الرملية الذي تواجهه المنطقة، اعلن ولي العهد السعودي مبادرة الشرق الاوسط الاخضر في شهر اذار الماضي لتقليل انبعاثات الكربون في المنطقة بنسبة 60 % ولزراعة 50 مليار شجرة ضمن اكبر مشروع للتشجير على مستوى العالم.



من المملكة العربية السعودية مروراً بالعراق والكويت وصولاً إلى إيران، تغطي العواصف الرملية منطقة الشرق الأوسط، متسببة بتأخير رحلات الطيران، وإغلاق المدارس، ودخول الآلاف ممن يعانون من صعوبة التنفس إلى المستشفيات.

وقد دفعت الظروف الجوية القاسية التي تتسبب بها الرياح القوية المعروفة بريح الشمال في منطقة الخليج العديد من الحكومات إلى اتخاذ عدة إجراءات استباقية. وقد جاءت هذه الإجراءات بعد صدور تحذيرات من خبراء بأن التغير المناخي في حالة تدهور ومن الممكن أن يؤدي إلى حدوث ظواهر جوية قاسية في السنوات القادمة.

ففي الإمارات العربية المتحدة، أُطلق تحذير شامل في يوم الأربعاء بعد أن أشارت التنبؤات الجوية باقتراب العواصف الرملية وتحول الطقس إلى مغبر وعاصف. وجاء التحذير بعد يوم واحد من العاصفة الترابية التي غطت مدينة أبو ظبي، وقللت مجال الرؤية فيها إلى عدة مئات من الأمتار وتسببت بانخفاض في نقاوة الهواء وفقاً لمؤشر قياس جودة الهواء.

وفي المملكة العربية السعودية، أدخل حوالي 1285 شخصاً إلى المستشفيات في مدينة الرياض في يوم واحد فقط بعد تعرضهم لمشاكل في الجهاز التنفسي نتيجة للعاصفة الرملية.

العراق أيضاً اكتوى بنار هذه العواصف في هذا الأسبوع حيث شهدت البلاد ثمان عواصف منذ منتصف شهر نيسان الماضي، ما يقل عن 4000 آلاف شخص تمت معالجتهم من مشاكل التنفس في المستشفيات، كما تسببت العاصفة بإغلاق المطارات والمدارس والدوائر الحكومية في أنحاء البلاد.

إن سكان منطقة الخليج معتادون على تكرار العواصف الرملية والغبار، حيث يطلقون عليها اسم رياح الشمال، لوصف هذه الظاهرة ودلالة على الاتجاه الذي تهب منه هذه الرياح.

في الوقت الذي تكون في الاسباب التي تقف وراء العواصف الرملية والغبار غير معروفة تماما من قبل العلماء، يشير الكثير من الخبراء الى ان التسارع في عمليات ازالة الاشجار والتصحّر يمكنه ان يفسر لماذا اصبحت ازدياد عدد العواصف في السنوات الاخيرة.

وتقول بنافشة كينوش، الباحث غير المقيم في برنامج ايران التابع لمؤسسة الشرق الاوسط، بان العواصف الرملية والترابية تنشأ في بلدان يكون في الغطاء النباتي محدود جداً حيث لا يوجد هناك الكثير من العوايق التي تصد الرياح القوية.

وتذكر كينوش بان «العواصف الرملية تضرب الكويت الفقيرة التشجير اكثر من ثلاث مرات في السنة. بالمقارنة، تؤثر العواصف الرملية على البحرين ما يعادل 5.6% من العام، وقطر 7.1% وابوظبي 3.9%. وتصل سرعة الرياح التي تحمل الرمال والغبار من 93 الى 109 كلم في الساعة، مقللة مدى الرؤيا الى حوالى درجة الصفر».

هل اساءة استخدام المياه في ايران والعراق هو السبب؟

يذكر الخبراء في المنطقة الذين تابعوا العواصف الرملية والغبار لسنوات عديدة ان اساءة استخدام مصادر المياه في بلدان مثل العراق وايران، حيث جفت العديد من الانهار، هي السبب وراء تكرار العواصف الرملية التي تضرب المنطقة.

وصرح انريك تيراديلاس، عالم الارصاد الجوية في مركز التنبؤ بالعواصف الرملية والترابية التابع للمنظمة العالمية للارصاد الجوية، لاذاعة الهيئة البريطانية ان الزيادة في تكرار العواصف الرملية يرتبط مباشرة بانحسار تدفق الانهار في العراق وايران نتيجة لبناء السدود.

«احد الاسباب الرئيسية للعواصف الرملية والترابية في العراق هو انحسار تدفق المياه في الانهر نتيجة لسباق انشاء السدود في بلدان المنبع،» يقول السيد تيراديلاس.

«تسبب هذا الامر باختفاء الاهوار وجفاف البحيرات في كل من العراق وايران، والرواسب التي خلفتها هي مصدر رئيس من مصادر الغبار في المنطقة».

ماهي اثار العواصف الرملية وهل لها فوائد تذكر؟

في الوقت الذي تؤثر فيه العواصف الرملية على الصحة والاقتصاد في المنطقة، يذكر بعض الخبراء ان العواصف الرملية والغبار تحمل عناصر غذائية من الصحراء.

«في المنطقة، نواجه العواصف الرملية بشكل متكرر ويربط الناس عادة الغبار مع تغطية السيارات بالطين وبانحسار مدى الرؤيا،» يقول سيسيل جيو، العالم الزائر في مركز النمذجة المناخية في معهد جامعة نيويورك ابو ظبي. «يحتوي الغبار على عناصر غذائية وهذه الجزيئات الصغيرة لها تأثير ايجابي كبير على عضويات مجهرية شبيهة بالنباتات تسمى بالفائتوبلانتن او العوالق النباتية والتي تعيش في المحيطات.»

ما الذي تقوم به الحكومات لتغير هذا الواقع؟

يقول ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ان خسائر المنطقة تبلغ 13 مليار دولار سنويا نتيجة للعواصف الرملية. ولمواجهة هذا التحدي، اعلن ولي العهد مبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر في شهر اذار الماضي لتقليل انبعاثات الكربون في المنطقة بنسبة 60 % ولزراعة 50 مليار شجرة ضمن اكبر مشروع للتشجير على مستوى العالم.

في الامارات العربية المتحدة، يجري الاستثمار في تكنولوجيا جديدة من شأنها ان تساعد البلاد لتحصن نفسها امام العواصف الرملية المحتملة بعد ان اعلن معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا اطلاق نظام التنبؤ بالعواصف الرملية في سنة 2016. «هذا الامر هو نقطة تحول في قدرة المنطقة على التعامل بشكل مناسب مع تأثيرات العواصف الرملية. ومع توفر التكهانات الدقيقة للعواصف الرملية وحركة الغبار، بات من الممكن الاستعداد لها جيداً،» كما قال الدكتور حسني غديرة، مدير مركز ابحاث رسم خرائط وتقييم الطاقة المتجددة والاستاذ الممارس في معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا.

التوصيات والملاحظات:

- ان التغير المناخي وظروف الطقس الحاد المسببة للعواصف الرملية وموجات الغبار هي تحد مشترك لدول الاقليم والمنطقة ومن ضمنها العراق.
- على العراق الانضمام والمشاركة باي جهد اقليمي يهدف الى الحد من اثار التغير المناخي والتصحر ومعالجة الاسباب والعوامل المساهمة في زيادة العواصف الترابية.
- الاستعانة بالخبرات الدولية والاستفادة من التجارب الاقليمية الناجحة في مجال مكافحة التصحر والتشجير.
- مراجعة سياسات استخدام الموارد المائية وتحديث انظمة الري وتخزين المياه للحد من مشكلة الهدر الكبيرة الحاصلة في المياه في البلاد.
- اطلاق برنامج استراتيجي شامل طويل الامد، خاص بالتشجير ومكافحة التصحر، ومحكوم بسقوف زمنية واضحة، تخصص له موارد مالية تثبت في الموازنات المالية للسنوات القادمة.

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لإدارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها . ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من :

- **ملخص تنفيذي** : وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.

- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.

- **الملاحظات والتوصيات** : وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو ، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومنتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المركز استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks